الأمم المتحدة

A/C.2/74/SR.19*

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
6 November 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد نيانغ ..... (السنغال)

ثم: السيدة بيشكوفا (نائبة الرئيس بالوكالة) ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند 23 من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 26 شباط/فبراير 2020.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 23 من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) **الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (A/74/71 و A/74/71/Add.1 و A/74/73-E/2019/14 و A/74/73-E/2019/14/Add.1 و A/74/73-E/2019/14/Add.2 و A/74/73-E/2019/14/Add.3 و A/74/306 و A/74/306/Add.1)

(ب) **التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية** (A/74/336)

1 - **السيدة بارتيليمي** (مديرة مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2019 (A/74/73-E/2019/14)، فقالت إن مجموع المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بلغ 33.6 بليون دولار في عام 2017، وهو ما يمثّل زيادة نسبتها حوالى 13 في المائة مقارنة بعام 2016. وازدادت المساهمات الأساسية للعام الثاني على التوالي، بنسبة 3.4 في المائة، على الرغم من أن نسبة المساهمات الأساسية قد انخفضت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، وهو ما يعزى إلى زيادة كبيرة في التمويل. وأضافت أن اتفاق التمويل المقترح من الأمين العام شدَّد على ضرورة تحقيق توازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي. وعلى نحو غير معتاد، تزايد تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات ذات التركيز الإنمائي بوتيرة أسرع من تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات ذات التركيز الإنساني.

2 - وتابعت قائلة إن توسيع قاعدة الجهات المانحة لا يزال هدفا رئيسيا لاتفاق التمويل. وفي عام 2017، قدمت ثلاث جهات مانحة فقط - هي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا - نصف التمويل الإجمالي الوارد من الحكومات، وقدمت خمس جهات مانحة - هي السويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج وهولندا - أكثر من نصف إجمالي التمويل الأساسي. وهذا الاعتماد الكبير على عدد محدود من الجهات المانحة يجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عرضة للتأثر بالتغيرات المحتملة في سياسات أي من البلدان الأكثر مساهمة فيها.

3 - ومضت تقول إن مجموع الإنفاق على الأنشطة التنفيذية بلغ ما يفوق 34 بليون دولار قليلا في عام 2017. وينقسم هذا المبلغ إلى 25 بليون دولار على المستوى القطري و 3.3 بليون دولار على المستوى الإقليمي، بينما ذهبت نسبة 17 في المائة المتبقية إلى الأنشطة العالمية والإدارية. وأضافت أن الأحد عشر بلدا الأكثر استفادة من البرامج حصلت على نصف إجمالي النفقات على الصعيد القطري، بينما حصلت البلدان الـ 77 الأقل استفادة من البرنامج على نسبة 6 في المائة فقط. وصُرف نحو نصف النفقات على الصعيد القطري في أقل البلدان نموا، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة نسبتها 17 في المائة مقارنة بعام 2016.

4 - واختتمت كلامها قائلة إن المجموعة الجديدة من معايير البيانات التي ووفق عليها من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ستُحسِّن موثوقية بيانات التمويل وقابليتها للمقارنة على نطاق المنظومة بدءا بتقرير الأمين العام لعام 2020 عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

5 - **السيد كرامر** (مفتش بوحدة التفتيش المشتركة): عرض مذكرة الأمين العام (A/74/71) التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”فرص تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري بتعزيز التعاون بين الوكالات“ (JIU/REP/2018/5)، فقال إن التقرير يدرس التقدم المحرز في السعي إلى تقديم خدمات دعم تتسم بالكفاءة من حيث التكلفة عن طريق توحيد خدمات الدعم على المستوى القطري استنادا إلى الزيارات التي أجريت إلى سبعة بلدان. ووفقاً لبيانات عام 2016، تبلغ تكلفة تلك الخدمات 4.3 بلايين دولار سنويا وتتيح توظيف نحو 30 000 موظف. ويجري نحو نصف الإنفاق ويعمل حوالي ثلثي الموظفين على الصعيد القطري. وأشار إلى أنه على الرغم من الولايات المتعلقة بالخدمات الإدارية الموحدة، فإن الاتجاه السائد هو وضع أطر وعمليات مستقلة للدعم في المؤسسات التي تكون بالحجم الكافي للإبقاء على تلك الأطر والعمليات. ولم يتلقَ التكامل الأفقي على الصعيد القطري الدعم الكافي من المقر، ولا يزال توزيع المهام بين الصعيدين القطري والعالمي دون المستوى المطلوب.

6 - ومضى يقول إن زيادة تقديم الخدمات المشتركة يمكن أن تؤدي إلى توفير ما يصل إلى 15 في المائة سنويا. وذكر أن المكتب المشترك في كابو فيردي نموذج جيد للتكامل على الصعيد القطري. ويتوقف النجاح إلى حد كبير جدا على مدى الاستعداد السياسي للمؤسسات للتخلي عن التمثيل المباشر. ومما يؤسف له أن الاعتراف المتبادل بين كيانات منظومة الأمم المتحدة بقواعد وعمليات كلٍ منها لم يحقق الأثر المتوقع.

7 - وأردف قائلاً إن التقرير يتضمن عدة توصيات للتغلب على الحواجز البيروقراطية. وثمة ضرورة لإبراز الكفاءة التشغيلية كأولوية تنظيمية. وينبغي التعجيل بتوحيد عمليات تيسير الأعمال على الصعيد القطري عن طريق تكليف كيانات أصغر حجما بوضع نهج تقديم الخدمات المتكاملة، وعلى الصعيد العالمي عن طريق وضع ترتيبات للدفع قدماً بالخدمات المشتركة. وأفاد أن مهام المكاتب الخلفية تمثل نسبة صغيرة من الإنفاق، مشيراً إلى أن التركيز على مجموعة أوسع من الخدمات التشغيلية من شأنه أن يحقق وفورات أكبر. وأضاف أن الآليات المشتركة بين الوكالات ستستفيد من إلقاء نظرة جديدة وأن العمليات المشتركة لتسيير الأعمال على الصعيد الإقليمي تتطلب تركيزاً خاصاً.

8 - **السيدة بيتروفا** (مديرة أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرضت إضافةَ الأمين العام (A/74/71/Add.1) للمذكرة التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على التقرير السالف الذكر لوحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2018/5)، فقالت إن التقرير يوفر التوجيه في الوقت المناسب بشأن الإصلاحات الجارية على نطاق المنظومة. وذكرت أن المؤسسات داخل المنظومة ترحب بوجه خاص بالتشديد على الحفاظ على الجودة مع القيام في نفس الوقت بتحسين الكفاءة والإقرار بالاحتياجات المختلفة للوكالات والبلدان المختلفة، لكنها تود الاطّلاع على تحليل أعمق لاحتمال تجزؤ العمليات من جراء التعاقد مع مقدمي خدمات متعددين. وأضافت أن المؤسسات تُقدِّر التركيز على ما يمكن تحقيقه من مكاسب ناشئة عن زيادة الكفاءة، غير أنها تلاحظ وجود فجوة في متطلبات الاستثمار. وتشدِّد المؤسسات على أهمية مواءمة الأطر الزمنية مع تلك الواردة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأكدت أنه ينبغي دائماً تذكُّر أن الخدمات الإدارية ليست هدفاً في حد ذاتها، وأن المهم هو تحقيق النتائج.

9 - **السيدة كرونين** (مفتشة بوحدة التفتيش المشتركة): عرضت مذكرة الأمين العام (A/74/306) التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة“ (JIU/REP/2019/2)، فقالت إن المرحلة الأولى من الاستعراض، خلال الفترة 2012-2017، ركزت على الكيانات المبلِّغة. وذكرت أن الاستنتاج العام للتقرير هو أنه ثبت أنَّ خطة العمل أرست إطاراً فعالا لرصد مدى تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة. وسلّط التقرير الضوء على التدابير الرامية إلى تعزيز الالتزام من جانب القيادة والإدارة التنفيذية للكيانات المبلِّغة. وأكدت أن مجالس الإدارة لديها دور رقابي هام تضطلع به. وأفادت أن التقرير أوصى بتعميم الرسالة السنوية الموجهة من المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى الكيانات المبلِّغة. ورأت أن الإطار سيستفيد من قيام فرادى الكيانات بتقديم تقارير مفصَّلة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحيث أن الاستعراض يعتمد على الإبلاغ الذاتي، فمن الأهمية بمكان أن تتخذ الكيانات تدابير لضمان الجودة تكفل الدقة والمصداقية. وتقوم الحاجة أيضاً إلى إجراء تقييمات مستقلة.

10 - ومضت تقول إن تقييم الكيانات المبلِّغة لدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة كان إيجابيا. فالمنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين رحبت بالتقرير وأيدت الكثير من استنتاجاته. وأشارت إلى أن توصيات التقرير الموجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين والكيانات المبلِّغة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ترمي إلى تعزيز المصداقية وزيادة تولي زمام الأمور وتعزيز المساءلة، مع الاستمرار في مراعاة المعوقات. واختُتم التقرير بدعوة الجمعية العامة إلى تأييد التوصيات الواردة فيه.

11 - **السيدة بيتروفا** (مديرة أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرضت الإضافةَ لمذكرة الأمين العام (A/74/306/Add.1) التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة“ (JIU/REP/2019/2)، فقالت إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أثنت على منهجية التقرير ونطاقه ونهجه التشاركي، حيث أحاط التقرير بدقة بخبرات تنفيذ خطة العمل. وتؤيد المؤسسات أغلب استنتاجات التقرير، التي ترمي إلى زيادة مشاركة القيادة وتحسين التنفيذ والإبلاغ.

12 - **السيد إزرارن** (نائب مدير السياسات والشراكات الاستراتيجية بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب): عرض تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/74/336)، فقال إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في بوينس آيرس في آذار/مارس 2019 أتاح فرصة كفالة أن يظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ملبيا لمتطلبات واقع التنمية العالمية والاحتياجات المتغيرة للبلدان النامية. وأفاد أن الوثيقة الختامية للمؤتمر، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها 291/73، أكدت مجددا أهمية وضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقيادة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

13 - وتابع قائلا إن منظومة الأمم المتحدة تواصل تعزيز دعمها المؤسسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد اتسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات مثل الهجرة، والعمل التطوعي، والملكية الفكرية، وتطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومكافحة الإرهاب. وسُجلت زيادة كبيرة في الشراكات الجديدة والمنتجات المعرفية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وذكر أن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يعزز تبادل أفضل الممارسات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال المنتديات الإقليمية، وأنه أطلق مؤخراً منصة لتبادل المعارف على شبكة الإنترنت تُدعى نظام غالاكسي فيما بين بلدان الجنوب. ويدعم المكتب أيضاً التعبئة الفعالة للموارد المالية والعينية لصالح صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضاف أن مبادرة الشراكات للتنمية المستدامة التي اضطلعت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تتابع أكثر من 000 4 شراكة تركز على تبادل النتائج والمعارف. وقد أطلق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أداة لتقييم قدرات الشراء العامة فيما يتصل بالبنى التحتية استُخدمت بالفعل في عدة بلدان.

14 - وأفاد أن التقرير اختُتم بعدد من التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة. وينبغي تعزيز الشراكات الاستراتيجية والشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين ونماذج التمويل الابتكارية من أجل التعجيل بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة مواصلة تعزيز جهودها من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المقر وعلى الصعيدين القطري والإقليمي. وينبغي للبلدان التي أقامت شراكات مع كيانات الأمم المتحدة لتمويل المرافق والصناديق الاستئمانية من أجل النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مواصلة جهودها وتوسيع نطاقها.

15 - **السيدة ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إنه مع اقتراب الدورة التي تجري كل أربع سنوات من ختامها، تود المجموعة أن تؤكد من جديد بعض المبادئ الرئيسية. وينبغي أن يبقى تركيز منظومة الأمم المتحدة مُنصباً على التنمية والقضاء على الفقر. وينبغي احترام مبدأ امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني، وينبغي التقيد بمبدأ التوازن الجغرافي في اختيار المنسقين المقيمين، الذين ينبغي أن يعملوا في تعاون وثيق مع الدول المضيفة باستخدام آليات الإبلاغ المتفق عليها في قرار الجمعية العامة 279/72. وينبغي للأمين العام تزويد الدول الأعضاء بإحاطات دورية لتوجيه القرارات بشأن الدورة الجديدة التي توشك أن تبدأ في عام 2020.

16 - وأكدت أن المجموعة لا يزال يساورها القلق بشأن استدامة تمويل التنمية وإمكانية التنبؤ به، وأنها تحث الجهات المانحة التقليدية على تعزيز التزاماتها. وفي ضوء الاحتياجات الإنمائية المتنوعة للمجموعة، ينبغي للأمين العام أن يقدم بشكل عاجل تفاصيل عن الخيارات المتعلقة بإعادة التنظيم على أساس إقليمي، وأن يجري المزيد من المشاورات الشاملة للجميع مع جميع البلدان المشاركة في استعراض المكاتب المتعددة الأقطار، على النحو المطلوب في الفقرة 4 من قرار الجمعية العامة 279/72.

17 - وأعربت عن ترحيب المجموعة بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في بوينس آيرس في آذار/مارس 2019. وأكدت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل عنصراً مكمِّلاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب لا بديلاً عنه، وينبغي أن يسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي السلطات الوطنية زمام الأمور والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة. وذكرت أن المجموعة تؤكد مجددا الحاجة إلى نظام دولي للتعاون الإنمائي يقر بما تتسم به التنمية من طابع متعدد الأبعاد.

18 - **السيد يبارا فرنانديز** (باراغواي): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها أن تدعم التنمية على نحو أفضل في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وفي حالة البلدان النامية غير الساحلية، فإن أولويات برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وهو جزء لا يتجزأ من خطة عام 2030، سيجري إدماجها في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، وينبغي أن تنعكس في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الخاص بكل بلد، والمزمع وضعه بالتشاور الكامل مع الحكومة الوطنية. وأكد أنه ينبغي للمنظومة التكيُّف مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية لكل بلد والاستجابة على أرض الواقع بالتنسيق والتشاور الكامل مع الحكومات الوطنية، وفقا لقراري الجمعية العامة 243/71 و 279/72. وذكر أن البنيان المالي الحالي للمنظومة لا يوفر حوافز كافية لتضافر الجهود أو لتحقيق نتائج جماعية، وأن استدامة التمويل وإمكانية التنبؤ به تشكلان مصدرا للقلق.

19 - ومضى يقول إنه ينبغي أن تستند المداولات بشأن القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات المقرر اعتماده في عام 2020 استنادا كاملا إلى البيانات والأدلة. ولهذا الغرض، سيكون من الضروري تقييم مدى تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2016، فضلا عن الولايات المتعلقة بإعادة تنظيم المنظومة. وأشار في هذا الصدد إلى التطلع باهتمام إلى التقرير المقبل للأمين العام عن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

20 - واستطرد قائلا إن زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب يُشكِّل عنصرا مكمِّلا قيّما للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وأداة إنمائية هامة لبلدان الجنوب. ورغم أن البلدان النامية غير الساحلية بذلت جهودا كبيرة لتعبئة الموارد الداخلية، فإنها تواجه فجوات مالية كبيرة. وناشد المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم في شكل مساعدة إنمائية رسمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والاستثمار الأجنبي المباشر.

21 - وفي ضوء الدور الذي يضطلع به الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، رأى أنه ينبغي النظر بجدية في تعزيز المكتب بغرض الوفاء بالالتزام بالتغلب على العقبات التي تعترض التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية، وذلك من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب.

22 - **السيد سريفيهوك** (تايلند): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة ترحب بنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، ولا سيما تركيز الأمين العام على زيادة تكافؤ الجنسين والتوازن الجغرافي فيما بين المنسقين المقيمين. وشدد على ضرورة تعيين المزيد من المواطنين المحليين من أجل تحسين مواءمة عمل الأفرقة القطرية مع الأولويات الوطنية. وذكر أن الرابطة تتطلع إلى إجراء مشاورات بشأن استعراض المكاتب المتعددة الأقطار وتحديد الهياكل الإقليمية. وقد عملت الرابطة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تحديد أوجه التكامل بين خطة عام 2030 ورؤية الرابطة لعام 2025، وستقدم ”خريطة طريق أوجه التكامل“ في مؤتمر قمة الرابطة والأمم المتحدة المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

23 - ومضى يقول إن الرابطة، بصفتها منظمة تجسد بذاتها نجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تعتقد أن هذا التعاون، باعتباره عنصرا مكمِّلا للتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، يؤدي دورا هاما في تنفيذ خطة عام 2030. وترحب الرابطة بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واختتم قائلا إن عاصمة بلده استضافت، في آب/أغسطس 2019، أول منتدى للمديرين العامين للرابطة بشأن التعاون الإنمائي من أجل تبادل أفضل الممارسات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

24 - **السيد براساد** (فيجي): تكلم باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، فقال إن الخطوات التي اتخذت بالفعل من أجل إعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين سيعطي معنى حقيقيا لعملية الإصلاح. وأكد على ضرورة تزويد مكاتب المنسقين المقيمين بالموارد الكافية لكي تتمكن من أداء الدور المتوخى في مجال التنسيق الفعال. وفي هذا السياق، ينبغي أن يشمل الملاك الوظيفي للمكاتب القطرية خبراء دوليين محنكين ذوي خلفيات تتناسب مع الأولويات المحلية.

25 - وأعرب عن ترحيبه بقرار الأمين العام القاضي بإنشاء مكتب مخصص متعدد الأقطار في شمال المحيط الهادئ، وقد وافقت البلدان المعنية على استضافة المكتب في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وشدد على ضرورة أن يواصل القائمون على استعراض المكاتب المتعددة الأقطار نهجهم التشاوري وتواصلهم مع الحكومات الوطنية والجهات المعنية الأخرى.

26 - واختتم قائلا إن التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به بالغ الأهمية لنجاح الإصلاحات بصرف النظر عن إعادة التشكيل النهائي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

27 - **السيد ويبسون** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إنه ينبغي أن تظل مبادئ العالمية والحياد والشفافية توجه عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشدد على أن تواصل الدورة الجديدة التي تجري كل أربع سنوات اعتبارا من عام 2020 التركيز على التنمية. ومضى يقول إن العملية مهمة بصورة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأنها بالغة الأهمية لتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

28 - وتلزم مصادر تمويل مستدامة من أجل استعادة الثقة في المنظومة الإنمائية ومواءمتها على نحو أفضل مع خطة عام 2030. ومن المؤسف أن يواصل عدم التناسب بين التمويل الأساسي وغير الأساسي تعزيز المشروطيات. وبيّن أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من بين أكثر الدول تضررا من نقص التمويل، وستظل في صدارة المناقشات في ظل انتقال عملية الإصلاح من مرحلة الاستعراض إلى مرحلة التنفيذ. ويساور الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية القلق بصفة خاصة إزاء استعراض المكتب المتعدد الأقطار وتحديد اللجان الإقليمية. وشدد على ضرورة تعزيز تنسيق الجهود لاستكمال هاتين العمليتين مع منح الدول الأعضاء الوقت الكافي للنظر في جميع الخيارات.

29 - وأردف يقول إن إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفها عاملا مضاعفا لخطة عام 2030 توضحها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واختتم قائلا إن منطقة الجماعة الكاريبية يمكن أن تستفيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، شريطة أن تعمل بوصفها عنصرا مكمِّلا للتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي وليس بديلا عنهما.

30 - *وتولت رئاسة الجلسة السيدة بيشكوفا (بلغاريا)، نائبة الرئيس بالوكالة.*

31 - **السيدة ليندو** (بليز): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن الأمم المتحدة تسير في الاتجاه الصحيح إذ تعيد تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مساعدة البلدان على نحو أفضل في تنفيذ خطة عام 2030. ومع ذلك، ينبغي أن يقدم الأمين العام، على سبيل الاستعجال، الخيارات المتاحة للتجديد على الصعيد الإقليمي. وينبغي أيضا أن تستمر مشاورات بشأن إعادة هيكلة المكاتب المتعددة الأقطار مع البلدان المعنية.

32 - وأشارت إلى أنه لا يكفي مجرد الاعتراف بالتحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. فيلزم توثيق هذه التحديات وتحليلها إذا أريد إحراز تقدم بشأن خطة عام 2030 ومسار ساموا. ويتعين على البلدان المتقدمة الشريكة الوفاء بالتزاماتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، ويتعين تعزيز التمويل الطوعي.

33 - ومضت تقول إنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لا سيما وأن هذه الظاهرة تؤثر سلبا على الدول الجزرية الصغيرة. ولذلك، أثنت على مبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد قمة العمل المناخي لعام 2019.

34 - واختتمت قولها بأن الدول الأعضاء في التحالف تدرك بصفة خاصة القيمة المضافة الناتجة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو إلى تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

35 - **السيدة حمدوني** (المغرب): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن قراري الجمعية العامة 243/71 و 279/72 حددا توجه وأهداف وخريطة طريق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية على نحو أفضل في البلدان المستفيدة من البرامج، ويلزم بذل جهود أكبر وقطع التزامات أقوى من أجل تنفيذ الولايات المتبقية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز تشكيلة المكاتب المتعددة الأقطار وقدراتها ودورها، بالتشاور الكامل مع البلدان المعنية، وذلك بغية التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق خطة عام 2030. ومضت تقول إنه ينبغي أن يساعد تشكيل الأفرقة القطرية الجديدة البلدان النامية في مواءمة السياسات الوطنية مع خطة عام 2030. ويجب تعزيز دور اللجان الإقليمية بهدف تحسين التنسيق بين برامج عمل الأمم المتحدة في كل منطقة من المناطق. وأضافت أن المجموعة كررت الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة 279/72 بأن يوفر الأمين العام الخيارات، على أساس كل منطقة على حدة، من أجل إعادة تشكيل الأصول الإقليمية للأمم المتحدة وإعادة هيكلتها على المدى الطويل.

36 - ويجب اتخاذ تدابير لكفالة تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لنظام المنسقين المقيمين الجديد، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا،

التي يتألف معظمها من بلدان أفريقية. وأوضحت أنه في حال تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمويلا أفضل من خلال تفعيل الالتزامات الواردة في اتفاق التمويل، ستكون المنظومة أقدر على دعم الدول الأعضاء في حشد التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

37 - واستطردت قائلة إن وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أوردت خريطة طريق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهناك حاجة إلى الاستفادة من الزخم وتعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية. ويمكن أن يساعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على إعادة تنشيط تعددية الأطراف، وينهضا بتحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. واختتمت قائلة إن هذا الاعتقاد قد ترجم إلى العديد من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع أنحاء القارة التي تهدف إلى تسريع الجهود وتعزيزها من أجل التنفيذ التام لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 للاتحاد الأفريقي.

38 - **السيدة ميلفيك** (الاتحاد الروسي): أعربت عن اهتمام بلدها بتعزيز كفاءة وفعالية عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وقالت إن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يعد آلية رئيسية لتحديد المعايير والخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية. وأضافت أن وفد بلدها سيشارك بنشاط في الاستعراض المقبل لعام 2020.

39 - ومضت تقول إن الاتحاد الروسي يؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي عملية ينبغي أن تكون على أكبر قدر ممكن من الشفافية والشمولية، ومتماشية مع مصالح الدول الأعضاء. وبالمثل، لا ينبغي إنشاء أفرقة قطرية ووضع برامج إلا وفقا لاحتياجات البلدان المضيفة المعنية من المساعدة الإنمائية، وعلى أساس تلك الاحتياجات.

40 - وقالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على فعالية نظام المنسقين المقيمين الجديد، الذي يعتمد إلى حد كبير على التعاون بين المنسق المقيم وجميع أعضاء الفريق القطري والبلد المضيف نفسه. وفي هذا السياق، من المهم الحفاظ على توازن بين الدور التنسيقي الذي يؤديه المنسقون المقيمون على الصعيد القطري وأنشطة الرصد التي يقوم بها فرادى الوكالات والصناديق، التي ينبغي لها الاحتفاظ بحرية الدخول في حوار مباشر مع حكومة البلد المضيف المعني. وبينما يؤيد الاتحاد الروسي الجهود الرامية إلى زيادة مردودية العمل في المنظومة الإنمائية، ولا سيما في الصناديق والبرامج التنفيذية، ينبغي أن تحتفظ كل وكالة بولايتها المحددة.

41 - وقالت إن وفد بلدها يود بصفة خاصة الحصول على مزيد من المعلومات بشأن معايير العمل الخاصة باللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي التي أنشئت في الآونة الأخيرة. وأشارت إلى طلب سابق لعقد جلسة إحاطة إعلامية منفصلة بشأن هذه المسألة.

42 - وإذ ترحب بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي سيساعد على مواصلة إدراج هذه النماذج من التعاون في عمل الأمم المتحدة، أشارت إلى الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل إعداد استراتيجية فعالة ومتناسقة على نطاق المنظومة. واختتمت قائلة إن الاتحاد الروسي، من جانبه، يؤيد المبادئ الأساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ويشارك الاتحاد أيضا في التعاون الثلاثي، على سبيل المثال، من خلال المشاريع التي يشارك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي.

43 - **السيد ماكاي** (بيلاروس): قال إن وفد بلده يأمل في أن يؤدي إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجاري إلى تحسينات ملموسة في عمل الوكالات والصناديق التنفيذية على أرض الواقع لما فيه صالح الدول الأعضاء. وهو يتطلع إلى زيادة الشفافية والمساءلة في المنظومة الإنمائية، التي ينبغي أن تكون الآن أكثر قدرة على تلبية احتياجات وأولويات البلدان المتلقية للمساعدة التقنية. وفي حين يشكل ذلك المعيار الرئيسي للحكم على مدى نجاح عملية الإصلاح، ستكون المسائل العملية التالية بالغة الأهمية كذلك.

44 - أولا، يتطلب عمل المنسقين المقيمين ومكاتبهم إجراء مناقشات مفصلة مع البلدان المضيفة من أجل وضع شروط مقبولة للطرفين تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحددة لكل دولة. ومن جانبها، ستجري بيلاروس قريبا مناقشات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة عن إعداد مشروع اتفاق بشأن مركز وشروط وجود منسق الأمم المتحدة المقيم في بيلاروس.

45 - وثانيا، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى النهج الجديد إزاء المساعدة التقنية التي من المقرر أن تقدمها الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ويجب أن يوفر إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية

المستدامة استراتيجية شاملة للعمل المشترك بين البلدان والأمم المتحدة. ويجب أن تدرج الأولويات الإنمائية للبلد المضيف ضمن هذا الإطار الجديد على أساس المشاورات الموسعة مع الحكومة الوطنية والاتفاقات المبرمة معها. والوضع الأمثل هو أن ينضم الشركاء الدوليون مباشرة إلى العملية وأن تشارك الجهات المانحة في تقديم المساعدة التقنية للبلدان في المجالات ذات الأولوية. وقد بدأت بيلاروس والأمم المتحدة الأعمال التحضيرية لإطار جديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وستجري مشاورات وطنية في الأسبوع المقبل لتحديد المسائل ذات الأولوية.

46 - وثالثا، تؤيد بيلاروس الإبقاء على دور اللجان الإقليمية ومكانها في هيكل التعاون الإقليمي. وقد أثبتت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على سبيل المثال، فعاليتها في تنسيق التعاون الإنمائي الإقليمي. ولذلك لا ينبغي أن تستمر أعمالها الإنمائية الأساسية فحسب، ولكن ينبغي أيضا تعزيز دورها وقدراتها وخبراتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تُضعِف المنتديات الأخرى، التي هي في الأساس ذات طابع فرعي، السياق الإقليمي لأعمال اللجنة. وسيكون من الصعب دعم إنشاء هيئات جديدة مشكوك في ميزتها النسبية على الهياكل القائمة.

47 - واختتم قائلا إن بيلاروس لا تزال ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على نحو ما يتبين من مشاركتها في عمليات استعراض التنفيذ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

48 - **السيد إروين** (إندونيسيا): قال إن القضاء على الفقر يجب أن يظل الهدف الأسمى المتوخى من إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على أن يكون تولي زمام المسؤولية والقيادة على الصعيد الوطني في صلب ذلك الهدف. وفي الميدان، يجب أن تحافظ المنظومة على حوار مفتوح وشامل للجميع مع الحكومات المضيفة. ومن المتوقع أن يدعم تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأنشطتها، في إطار أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، السياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية. ولا بد من رصد المنظومة المعاد تنشيطها عن كثب من خلال نظام المساءلة الجديد، والتمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام الذي سيقدم عن طريق اتفاق التمويل الجديد. ويعد إصلاح الهياكل الإقليمية، بما في ذلك اللجان الإقليمية، وتعزيز المكاتب المتعددة الأقطار، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، عناصر رئيسية ينبغي أن تستمر المناقشات بناء عليها.

49 - ومضى يقول إن إندونيسيا ستواصل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال الوكالة الإندونيسية للتنمية الدولية التي أطلقت حديثا، مما سيمكن البلد من زيادة حجم وأثر المساعدة التي يقدمها، بما في ذلك في مجالات الهياكل الأساسية والقدرة على التكيف مع المناخ والتجارة والاستثمار. ويجب أن تغتنم البلدان الزخم الناجم عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنفيذ وثيقته الختامية.

50 - واختتم قائلا إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مدعوة إلى تقديم الدعم إلى الدول من أجل تعزيز البرامج الحالية وتوسيع نطاقها، واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية، بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص. وقد عملت إندونيسيا في إطار مختلف مبادرات التمويل المبتكرة، مثل التمويل المختلط والتمويل الاجتماعي أو الديني لأهداف التنمية المستدامة، وهي المبادرات التي تستحق المزيد من الدراسة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

51 - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعقود في بوينس آيرس في آذار/مارس 2019، شهد مشاركة حوالي 800 3 ممثل عن الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتُلقي الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر الضوء على التحديات والفرص في مجال التعاون الدولي، وتقدم أدوات لتعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وما زال ينتظرنا تحدي تنفيذ الوثيقة الختامية، والأرجنتين ملتزمة التزاما راسخا بأداء هذه المهمة.

52 - وأضاف أنه من اللازم إجراء مناقشة بشأن تعزيز اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي ينبغي أن تكون محفلاً يتيح للدول التفكير في سبل إشراك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتدعم اللجنة الدول التي تقوم بتعزيز المؤسسات لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتسهّل إقامة شراكات تتعلق بمشاريع تعاون ملموسة في المجالات الرئيسية للتنمية. وسيكون للمنصات الإقليمية والأقاليمية الأقوى دور أيضا في تعزيز المؤسسات، ومن شأنها أن تؤدي إلى تعزيز شراكات التعاون.

53 - وختم كلامه بالقول إنه من المهم وضع آليات ومنهجيات تعكس التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تشارك فيه البلدان والمناطق. وقد نجحت بلدان كثيرة في هذا الصدد، ويمكن النظر - بمبادرة من بلدان الجنوب - في عملية لتوحيد المبادرات الرئيسية

لتجميع البيانات والمعلومات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتطلب التحديات العالمية الحالية التغلب على الانقسامات القديمة المتعلقة بالتعاون وإتاحة الفرصة للعمل معا من خلال التعاون الثلاثي. وبغية الاستفادة الكاملة من التعاون الثلاثي، ينبغي النظر إليه من زاوية المساواة والحوار السياسي والتنسيق المؤسسي.

54 - **السيدة ليفا ريغويرا** (كوبا): قالت إنه من المتوقع أن يعزز الوفاء بالالتزامات الواردة في قراري الجمعية العامة 243/71 و 279/72 ركيزة التنمية والمبادئ التي تسترشد بها أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تواصل المنظومة تعزيز مساهمتها في أولويات التنمية الوطنية، استنادا إلى سياسات مرنة وشاملة. وينبغي أن يستمر احترام السيادة الوطنية وتقرير الشعوب لمصيرها وقيادة الحكومات الوطنية لعملياتها.

55 - ولسوء الحظ، ظلت الجوانب الرئيسية للإصلاح معلقة، ألا وهي استعراض الهياكل الإقليمية والمكاتب المتعددة الأقطار. وينبغي أن تشكل المشاورات الحكومية الدولية الواسعة النطاق والشفافة نقطة انطلاق تنفيذ تلك الولايات.

56 - وتابعت قائلة إنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تضمن مساهمة بلدان الجنوب مساهمة حاسمة في إدارة المنظومة. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الأدوار المتميزة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وينبغي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومكتب التنسيق الإنمائي أن يعززا شفافيتهما ومساءلتهما أمام الدول الأعضاء. وتمثل الموارد العادية المتوقعة وغير المشروطة حجر الزاوية في الهيكل المالي للمنظومة، الذي يستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

57 - وأضافت قائلة إن تكثيف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ 60 عاما تقريبا، إلى جانب تفعيل الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996 (قانون هيلمز - بيرتون) مؤخرا، يعيق تنفيذ المشاريع من جانب كيانات الأمم المتحدة والنهوض بالتنمية المستدامة في كوبا. وكما هو مبين في تعليقات مكتب المنسق المقيم في كوبا الواردة في تقرير الأمين العام عن الحصار (A/74/91/Rev.1)، سببت قيود الحصار صعوبات بالغة في تنفيذ برامج الأمم المتحدة ومشاريعها، لا سيما في اقتناء وشراء المنتجات الإنمائية والإنسانية، حتى وإن تم شراؤها من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، فقد فُرض على العروض المالية والمشاريع التي تضطلع بها الأمم المتحدة في كوبا أن تشمل زيادة في مدة عمليات الشراء، وأن تخصِّص موارد مالية إضافية كان من الممكن تخصيصها للأنشطة الإنمائية لولا ذلك.

58 - وأنهت كلامها بالقول إن كوبا، وعلى عكس سياسة الإبادة الجماعية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة، تواصل الدعوة إلى شراكة عالمية فعالة من أجل التنمية المستدامة تقوم على الاحترام المتبادل. وستواصل كوبا تعزيز التعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة وستظل ملتزمة التزاما راسخا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إذ تعيد تأكيد الحق العالمي في التنمية.

59 - **السيد المنصوري** (قطر): قال إن التعاون الدولي هو أفضل وسيلة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأثنى على جهود الأمين العام ودعا إلى زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك عن طريق تنشيط نظام المنسقين المقيمين.

60 - وقال إن بلاده تعهدت، خلال عام 2018، بتقديم دعم متعدد السنوات غير مخصص بقيمة حوالي 500 مليون دولار لأجل الموارد الأساسية لعدد من وكالات الأمم المتحدة. وقد شمل ذلك مساهمة لدعم نظام المنسقين المقيمين ومساهمة بقيمة 20 مليون دولار في مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشبكة مختبرات التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. ويسر قطر احتلالها المرتبة الأولى في العالم العربي والحادية عشرة على مستوى العالم في المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2017.

61 - واسترسل قائلا إن قطر تولي أهمية كبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضاف أن قطر استضافت مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب في عام 2005، والمعرضَ العربي الإقليمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2014، وترأست اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وختم كلامه بالقول إن بلده شارك أيضا في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويتطلع إلى المشاركة في مؤتمر القمة الثالث لبلدان الجنوب المقرر عقده في أوغندا.

62 - **السيدة أوديدا** (نيجيريا): قالت إن المحطات الرئيسية قد تحققت من خلال الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة نظام للمنسقين المقيمين يتمتع بالصلاحيات اللازمة. وقد بدأ

الإصلاح في تحقيق مكاسب الكفاءة اللازمة لمواءمة القدرات بشكل صحيح مع التوقعات. ومن شأن إحراز النجاح في تنفيذ خطوط المساءلة الجديدة على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن يتطلب استمرار ريادة هذه الجهود ورصدها عن كثب، لا سيما من جانب المكتب التنفيذي للأمين العام. وواصلت قائلة إنه في هذا السياق، تم تشجيع الأمين العام على مواصلة اتخاذ خطوات مدروسة لضمان استمرار عمل جميع الكيانات المشاركة في الأنشطة التنفيذية على نحو استراتيجي يتسم بالمساءلة والشفافية والتعاون والكفاءة والفعالية من أجل تحقيق النتائج على الصعيد القطري، مع مواصلة الامتثال للقرارات التي تحدد ولايات كل منها، لا سيما قرار الجمعية العامة 243/71. وينبغي لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه أن يركز حصراً من جانبه على التنمية في البلد المضيف، وينبغي تنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية.

63 - وقالت كذلك إن زيادة عدد النزاعات على الصعيد العالمي حاليا عن عددها في أي وقت مضى خلال العقود الثلاثة المنصرمة أمر يستدعي زيادة التكامل بين ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أعمال في مجالات تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام. ويتماشى هذا النهج مع الهدف الأساسي المتمثل في إيجاد عالم يسوده السلام والازدهار، ولا يُترك فيه أحد خلف الركب.

64 - وأضافت أنه ينبغي لكيانات الأمم المتحدة التي تقود عمليات إعادة التنظيم الداخلية الخاصة بها أن تتيقن من أن جهودها تساهم في تعزيز اتجاه الإصلاح الشامل على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 279/72. ومن شأن الجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتعزيز التعاون القائم بين الشركاء المؤسسيين الرئيسيين أن تؤدي إلى تسريع الجهود العالمية للنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري.

65 - وأنهت كلامها بالإشارة إلى أن مخطط برنامج الفيلق النيجيري للمعونة التقنية، الذي قاد مبادرات البلد المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يفنِّد الاعتقاد السائد بأن أفريقيا مجرد قارة مستقبلة للمعونة. وقد أرسل البرنامج، منذ إنشائه في عام 1987، عشرات الآلاف من المتطوعين لسد الفجوات في الموارد البشرية في مجالات التعليم، والخدمات القضائية، وتقديم الرعاية الصحية، والزراعة، والهندسة، والخدمات العامة في أكثر من 36 بلداً في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

66 - **السيدة حمدوني** (المغرب): قالت إن الإرادة السياسية أمر حاسم لضمان تنفيذ الولايات التي ما زالت معلقة منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة التاريخي 279/72. وقد عالج النجاح في إبرام اتفاق التمويل غياب القدرة على التنبؤ والحوافز والمرونة فيما يتعلق بالتمويل، وهو ما كان يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين بذل جهود للاستفادة من هذا الزخم وترجمة الالتزامات التي ينص عليها الميثاق إلى حقيقة واقعة. ولم يقتصر الإصلاح على مسألة تغيير الهياكل فحسب، بل إنه أدى أيضاً إلى ''التحول في العقلية'' اللازم لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تفي بالغرض.

67 - وأضافت أن المغرب جعل من التعاون فيما بين بلدان الجنوب ركيزة من الركائز الرئيسية لسياسته الخارجية، إذ تركز أعماله ومبادراته على العنصر البشري. وفي إطار دينامية وطنية تحت قيادة الملك محمد السادس، تشارك المنظمات والمؤسسات من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد انعكست هذه الدينامية أيضاً على الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية وعلى تعزيز التجارة الدولية وبناء القدرات والمساعدة التقنية. وختمت كلامها بالقول إن المغرب استقبل، في العام الدراسي 2020/2019 من خلال أطر التعاون مع البلدان الشريكة، حوالي 14 000 طالب أجنبي، نسبة كبيرة منهم كانت من بلدان أفريقية. وتستعد الوكالة المغربية للتعاون الدولي حاليا، في جملة مبادرات أخرى، لعقد قمَّة أفريقيا الثامنة للطلاب والشباب.

68 - **السيدة تايكيوفيتون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إنه ينبغي لنظام المنسقين المقيمين الجديد أن يُمكِّن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من الاستجابة بفعالية للاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة ومواطن ضعف مستمرة وصدمات خارجية. ومع ذلك، يشكل اختلال التوازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مصدر قلق، على غرار الانخفاض المستمر للمساهمات في التمويل الأساسي. وإذا استمر هذا الاتجاه، فسيكون لذلك تأثير سلبي على أداء وكالات الأمم المتحدة الإنمائية وعلى تنمية البلدان المستفيدة من البرنامج. ولا بد من ضمان تمويل مستدام وقابل للتنبؤ وكافٍ لنظام المنسقين المقيمين المعزز لكي يؤدي وظيفته بشكل كامل ويحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

69 - وأضافت أن الشراكة تؤدي دوراً حاسماً في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال. ويعكس إطار الشراكة بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والأمم المتحدة للفترة 2017-2021 التزام هذه الأخيرة بدعم الأولى في تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددتها الحكومة بما يتماشى مع خطة عام 2030. ويهدف الإطار أيضا إلى مساعدة البلد في رفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا والانتقال إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يعزز جهوده الجماعية الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لدعم تنفيذ إطار الشراكة هذا.

70 - **السيدة غوميس مونتيرو** (كابو فيردي): قالت إن الأمين العام أوجز الإصلاحات الهيكلية الرئيسية التي تشمل قيم الشفافية والمساءلة والتعاون المتعدد الأطراف. وبينما من شأن هذا النهج الموجه نحو تحقيق النتائج أن ييسر العمل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل، يتعين تقديم صورة أوضح فيما يخص ما إذا كان الإصلاح المستمر يزيد من كفاءة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويساعد البلدان على تنفيذ خطة عام 2030 في الميدان. وفي هذا الصدد، تقدِّر كابو فيردي تجربتها الخاصة في ''توحيد الأداء'' من خلال مكتبها المشترك، وهي التجربة التي حظيت باعتراف واسع على أنها حققت مكاسب في الكفاءة ونتائج معززة.

71 - وأضافت أنه بالنظر إلى التحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تكون مبادرات التنمية الاقتصادية مصممة وفقا لظروفها الخاصة. لذلك، فقد كانت دعوة المكاتب المتعددة الأقطار إلى مراعاة الظروف المحلية عند تطوير مبادرات التنمية القطرية والإقليمية موضع ترحيب. وينبغي تطبيق هذا النهج على البرامج الشاملة لعدة قطاعات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

72 - وأنهت كلامها بالقول إن توافر التمويل يشكل مصدر قلق. وبالنظر إلى الأزمات المالية التي تؤثر على المنظومة، فإن الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق التمويل ضرورية وجاءت في الوقت المناسب.

73 - **السيد غابيتو** (إثيوبيا): قال إن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تحتاج إلى شراكة قوية ومثمرة أكثر مع الأمم المتحدة، من خلال أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة تحظى بموارد جيدة وتزوَّد بما يكفي من الموظفين، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وتواصل إثيوبيا دعمها لخطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام الرامية إلى إنشاء منظومة إنمائية للأمم المتحدة تكون أكثر اتساقا وتكاملا وشفافية وفعالية وكفاءة، وتتخذ من خطة عام 2030 إطارا توجيهيا لها. ومضى يقول إن المبادئ التوجيهية لعملية الإصلاح ينبغي أن تتمثل في تعزيز تولي زمام المسؤولية والقيادة على الصعيد الوطني، وكفالة الاستجابات القطرية بدلا من اتباع ''نهج واحد يناسب الجميع'' وجعل التنفيذ على الصعيد القطري مقياسا للنجاح. ويعتبر وجود منظومة أفضل وأقوى للأمم المتحدة على المستوى القطري، بمقدورها دعم جهود البلدان في تنفيذ خطة عام 2030 تمشيا مع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، أمرا حتميا لضمان تمويل أساسي كاف ويمكن التنبؤ به.

74 - وأضاف أن إثيوبيا، باعتبارها البلد المضيف لواحد من أكبر أفرقة الأمم المتحدة القطرية في العالم والبلد الذي يشهد أحد أكبر أشكال الوجود الإقليمي للأمم المتحدة، تؤكد أنه لا بد من اتباع نهج مبسط ومنسق للأمم المتحدة على المستوى الإقليمي. ومن الأهمية بمكان تعزيز الدور القيادي للجان الإقليمية والاستفادة من ميزتها الموقعية بهدف تحسين التنسيق بين برامج عمل المنظمات في كل منطقة. ويتعين على اللجان الإقليمية أن تؤدي دورا حاسما في دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تسخير مهامها بوصفها الجهات المقدِّمة للقدرات الفنية والعمل التحليلي والخدمات الاستشارية في مجال السياسات، وبوصفها منصات مخصصة لوضع المعايير وإجراء الحوار القطاعي والمشترك بين القطاعات. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمين العام أن يقدم خيارات، على أساس كل منطقة على حدة، لإعادة تحديد وإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل.

75 - وختم كلامه بالقول إن تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يعد عنصرا مكمِّلا للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، أمر ذو أهمية بالنسبة لدعم البلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، دعا المجتمعَ الدولي إلى دعم التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

76 - **السيدة لوو** جين (الصين): قالت إن البلدان النامية ما زالت تواجه تحديات جسيمة بالرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ خطة عام 2030. ولتهيئة البيئة الدولية اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030، يتعين على المجتمع الدولي، في جملة أمور، الالتزام بتعددية الأطراف، وتعزيز الوحدة والتعاون، وتعزيز الثقة المتبادلة، والحفاظ

على الانفتاح والشفافية والشمولية وعدم التمييز في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

77 - وأردفت قائلة إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تسترشد بقراري الجمعية العامة 243/71 و 279/72، وأن تركز على التنمية بوصفها نشاطا أساسيا وعلى الحد من الفقر بوصفه مهمة رئيسية. ووفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تواصل الدفع قدما بالإصلاح على المستوى الإقليمي وبإجراء استعراض المكاتب المتعددة الأقطار. وينبغي تنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والبرامج القطرية بما يتمشى مع الظروف والأولويات الوطنية. وينبغي للمنسقين المقيمين التواصل والتعاون بشكل وثيق مع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج وتقديم تقارير إليها في الوقت المناسب. ويجب أن يُحترم الدور القيادي للدول الأعضاء وآراؤها احتراما كاملا.

78 - وتابعت تقول إن التعاون بين الشمال والجنوب ينبغي أن يظل القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي على الصعيد العالمي، على أن يكون التعاون بين بلدان الجنوب مكمِّلا له وليس بديلاً عنه. وينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وأن توفر الدعم المالي والتقني لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها الإنمائية. وينبغي أن توطد البلدان النامية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن تنفذ في الوقت نفسه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضافت قائلة إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن توفر مزيدا من الدعم للتعاون بين بلدان الجنوب وفقا لاحتياجات البلدان النامية.

79 - واسترسلت قائلة إن القضاء على الفقر يمثل أكبر تحدٍ لتنفيذ خطة عام 2030، وبالنظر إلى الظروف الوطنية ومرحلة التنمية التي تم بلوغها، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعما فعلياً للجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال القضاء على الفقر، مع التركيز على الهياكل الأساسية والصحة وغيرهما من المجالات ذات الصلة الوثيقة بسبل عيش الناس.

80 - واسترسلت قائلة إن الصين، برغم ما تواجهه من تحديات إنمائية خاصة بها، تدعم بنشاط عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتقدم مساهمات في الموارد الأساسية للمنظمة وتوفر الدعم المالي لجهود الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار بعد الكوارث والبرامج المتعلقة بصحة المرأة والطفل، من بين مبادرات أخرى. وأضافت قائلة إن الصين تشارك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال المساعدة الفعالة في جهود بناء القدرات في البلدان النامية في مجالات من قبيل الزراعة والصناعة ومكافحة تغير المناخ وتدريب الموارد البشرية.

81 - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ربما كانت أهم بند ناقشته اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالنظر إلى تأثيرها المباشر على أرض الواقع. وبينما تتضمن التقارير المقدمة في الدورة الحالية معلومات ذات صلة بالخطوات المتخذة لتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإنها لم تتمكن من الإجابة على جميع التساؤلات التي طرحتها الدول الأعضاء. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تحسين أساليب العمل تحت هذا البند في كل من اللجنة والمجلس. وأردف قائلا إن المحفل المناسب الذي يجيب من خلاله مكتب تنسيق التنمية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج ذات الصلة على أسئلة الدول الأعضاء هو الجزء المتعلق بأنشطة المجلس التنفيذية من أجل التنمية، الذي ينبغي أن تكون جميع البلدان قادرة على المشاركة فيه، سواء كانت أعضاءً في المجلس أم لا.

82 - وأتبع ذلك بقوله إن استعراض منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي ما زال مسألة معلقة. وطلبت الجمعية العامة بوضوح في قرارها 279/72 توفير خيارات على أساس كل منطقة على حدة. ونظرا لأن التقارير التي قدمت لا تتضمن الخيارات المطلوبة، فقد كرر المجلس تأكيد الطلب في قراره 15/2019. وأضاف أنه لا يمكن تطبيق نهج واحد يناسب الجميع.

83 - **السيدة حق** (بنغلاديش): قالت إن أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه شكلاً فعالاً من أشكال التعاون الإنمائي آخذة في التزايد، في حين أن التعاون بين الشمال والجنوب آخذ في الانخفاض. وأضافت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كان لهما دور هام في دفع مسار التنمية في بنغلاديش. وأردفت قائلة إن التعاون القوي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الوثيق من شأنهما أن يساعدا بلدها على تلبية احتياجاته الإنمائية والتصدي لما يواجهه من تحديات أثناء تنفيذ رؤيته الإنمائية الوطنية، التي تشمل الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

84 - وأفادت أن بنغلاديش أدرجت التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياستها الوطنية للتعاون الإنمائي، وتقود ثلاثة برامج

للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال برنامجها للوصول إلى المعلومات، لتيسير تبادل المعارف وأفضل الممارسات. وأضافت أن منشورات الأمم المتحدة أبرزت أمثلة لحلول إنمائية مبتكرة استحدثت في بنغلاديش وأساليب يتبعها البلد لضمان الحوكمة الرشيدة. وحرصاً من بنغلاديش على تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع شركاء يتفوقون في مجالات مختلفة، فقد قامت بإعداد تقرير يتضمن 22 من أفضل الممارسات لدى تلك البلدان.

85 - وأعقبت ذلك بقولها إن تنفيذ الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يتطلب بذل جهود جادة. وبينما يتعين على الشركاء في التنمية الوفاء بالتزاماتهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، يلزم أن تزيد المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية ما هو متاح من الموارد المالية والتعاون التقني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى المؤسسات والمبادرات المالية الحالية التي تقدم الدعم المالي لبلدان الجنوب، ينبغي إنشاء مصارف وصناديق إقليمية وعالمية جديدة. ويتطلب تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب تغييراً جوهرياً في هياكل الإدارة المالية والاقتصادية على الصعيد العالمي، وذلك من خلال قيام بلدان الجنوب بدور أكثر مركزية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية.

86 - واسترسلت قائلة إن البلدان المتقدمة النمو يتعين عليها اتخاذ خطوات لتسريع وتيرة نقل التكنولوجيا إلى الجنوب. بيد أنه يلزم أيضا تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية من أجل سد الفجوة التكنولوجية. وينبغي أن يعزز التعاون الثلاثي بناء القدرات من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والاستدامة البيئية في بلدان الجنوب. وينبغي أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها بمزيد من الأنشطة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع مراعاة تولي الجهات الوطنية زمام الأمور وإمساكها دفة القيادة وأخذ الاحتياجات الخاصة بكل بلد في الاعتبار. وأفادت أن بنغلاديش ستنشئ مركزاً لتبادل المعرفة والابتكار فيما بين بلدان الجنوب للاستفادة من النظم والموارد والخبرات القائمة كجزء من الإطار المؤسسي للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويجري أيضا بذل جهود لتحديد نطاق منتدى لبلدان الجنوب يعقد على المستوى الوزاري.

87 - **السيد مالك** (الهند): قال إن بلده يرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويمثل نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه أحد العناصر الرئيسية لهذا الإصلاح، وقد ساهمت فيه الهند بتبرعات من خلال الصندوق الاستئماني المحدد الغرض. وأضاف أن الهند ترى أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات يجب أن يتقيد تقيدا صارما بخطة عام 2030، وأن يصحبه عزم أكيد على استئصال شأفة الفقر. وينبغي أن تركز منظومة الأمم المتحدة على الخدمات التي هي وحدها مؤهلة لأدائها، استناداً إلى توجيهات حكومية دولية قوية وبدعم يتم تقديمه من خلال موارد كافية ومرنة ويمكن التنبؤ بها.

88 - وأضاف أن أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن تستند إلى مبدأين أساسيين هما إمساك الجهات الوطنية بزمام الأمور وتوليها دفة القيادة. ويتعين أن تؤدي جودة وحجم الموارد المستخدمة في تنفيذ الترتيبات الجديدة إلى تحسينات في قابلية التنبؤ والحياد على مستوى المنظومة، على أن يُكفَلَ في الوقت نفسه عدم تحويل مسار الموارد المخصصة لبرامج التنمية الأساسية، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً على خطة التنمية في البلدان النامية.

89 - وأضاف أن نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب اتّسع في السنوات الأخيرة ليشمل التجارة والاستثمار والهياكل الأساسية وإمكانية الاتصال الإلكتروني، وكذلك تنسيق السياسات والاستراتيجيات فيما بين البلدان النامية. وأردف قائلا إن الهند عززت شراكاتها مع بلدان الجنوب بأشكال لا تعد ولا تحصى، وبطرق من بينها عقد اجتماعات مع الشركاء في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وواصلت تيسير تطور الخطاب بشأن التعاون بين بلدان الجنوب على نحو استباقي، واعتمدت في ذلك كله على تجربتها الفريدة بحكم حجمها وتنوعها. وأضاف أن الهند وسعت نطاق التسهيلات الائتمانية لتشمل بلدان الجنوب ووفرت حوالي 000 13 فرصة تدريبية سنويًا لطلاب من 160 بلدا من خلال برنامجها بشأن التعاون التقني والاقتصادي.

90 - وقال إن بلده سيواصل تقاسم خبرته في مجال التكنولوجيا الحديثة، ولا سيما التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا الفضاء. وفي عام 2017، أطلقت الهند صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة لتكثيف جهودها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضاف أنه تم التعهد بتقديم ما مجموعه 176 مليون دولار على مدى العقد المقبل لتمويل مشاريع إنمائية في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأفاد أن الهند دخلت أيضًا في شراكة مع بلدان الشمال وفق ترتيب ثلاثي لصالح البلدان في أفريقيا وآسيا.

91 - **السيدة مويغي** (كينيا): أعربت في معرض إشارتها إلى المناسبات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا بشأن مجموعة من المواضيع المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن ترحيب وفد بلدها باعتماد الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة، وقالت إن بلدها مستعد للعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تنفيذه. وبالرغم من إحراز تقدم في بعض المجالات المشمولة بتلك الأهداف، لم تكن الوتيرة التي سار بها ذلك التقدم بالسرعة الكافية حتى الآن. فلم تحشد موارد كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتزايد معدل الجوع، وما زالت آثار تغير المناخ تشكل تحديات معقدة. وتمس الحاجة لوفاء الدول الأعضاء بالالتزامات المنصوص عليها في خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا وغيرهما من الوثائق الختامية والقرارات.

92 - وأعربت عن تأييد كينيا لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وللمساعدة التي تقدمها للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030. وأشارت إلى أهمية توثيق التنسيق والتشاور مع الحكومات خلال تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة نظرا لأن التغيير الحقيقي لا يمكن تحقيقه بدون اتساق تام بين مواقف الدول الأعضاء والأمم المتحدة. ويتعين أن يحافظ المنسقون المقيمون على الشفافية وأن يكونوا مسؤولين أمام الحكومات المضيفة من أجل تحقيق نتائج جماعية ومتناسقة خلال رحلة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، يمثل توفير تمويل كاف وقابل للتنبؤ للمنظومة أولوية أساسية.

93 - واسترسلت قائلة إن التنمية المستدامة ما زالت تتصدر أولويات بلدها، كما يتضح من خطة ”الركائز الأربع الكبرى“، التي تسعى كينيا من خلالها إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والرعاية الصحية الشاملة، وتوفير السكن الميسور التكلفة، وتشييد قطاع تصنيع نابض بالحياة. وأشادت بالدور الذي لا يزال يؤديه التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقالت إن هذا الدور يشكل حجر الزاوية في التطلعات الإنمائية الكبيرة لبلدها. وأضافت أنه سيتم عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات من مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر 2019، بهدف تعزيز الالتزام الجماعي بالأهداف من خلال تعددية الأطراف، التي تمثل المبدأ الأساسي في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

94 - **السيدة عبد العزيز** (ماليزيا): أعربت عن سرور بلدها بالتقدم الكبير الذي أُحرز في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لا سيما على الصعيد القطري حيث يكتسي هذا التقدم أهمية قصوى، لكنها أعربت عن قلق بلدها إزاء الولايات غير المنجزة الواردة في قراري الجمعية العامة 243/71 و 279/72. وأردفت قائلة إن من المهم أن تتولى الجهات الوطنية زمام الأمور والقيادة في جميع المسائل المتعلقة بالتنفيذ الجاري لعملية الإصلاح، والتي تتضمن تقديم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية تقارير فعالة وفي الوقت المناسب إلى الحكومات المضيفة وصياغة مبادئ توجيهية لأطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في إطار من التشاور الكامل مع الحكومات المضيفة. وقالت إن الهدف النهائي من جميع ولايات الإصلاح يجب أن يكون تلبية مصالح واحتياجات كل بلد من البلدان المشمولة بالبرامج.

95 - وأضافت أن توثيق أواصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يكون أحد النهج الرئيسية التي تتبعها البلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقوم البلدان بجهود استباقية وألا تعتمد اعتماداً شديدا على المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. وأردفت قائلة إن ماليزيا تحرص على التعاون مع شركاء من البلدان المتقدمة النمو والنامية في إطار السعي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتتقاسم ماليزيا تجربتها وخبرتها عن طريق تقديم المساعدة والتدريب من خلال برنامجها للتعاون التقني، الذي استفاد منه أكثر من 800 32 مشارك من 143 بلدا مستفيدا حتى الآن.

رفعت الجلسة الساعة 13:00.